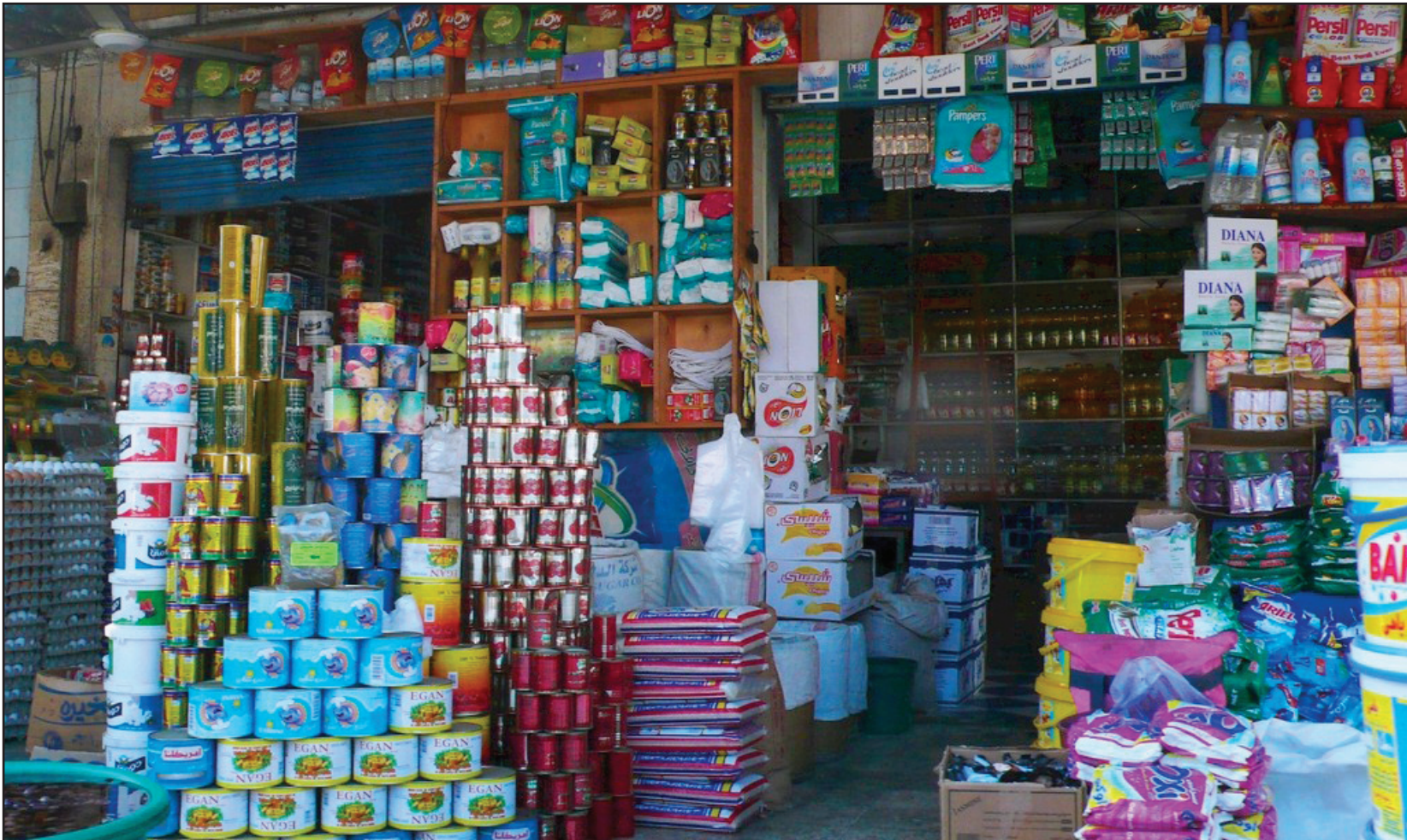


المناسبات الدينية تلقي بظلالها على مشهد الأسعار في الأسواق المحلية

□ استطلاع / احمد عبدربه



محل يعرض مختلف البضائع التي شهدت ارتفاعا ملحوظا بالاسعار (ارشيف)

ضرورة العمل على تحسين المستوى المعيشي للفرد. و يقول الخبير ماجد الصوري لـ (المدى) ان كل المناسبات الدينية تؤثر بشكل كبير على اسعار المواد الغذائية من خلال زيادة الطلب عليها فضلاً عن جشع بعض التجار فتحدث المضاربة بالاسعار موضحاً ان المشكلة تكمن في توزيع من خلال وجود بون شاسع في الدخول مشيراً الى ضرورة الدفاع عن المستهلك عن طريق القيام بوضع سياسة واضحة للأسعار و توضيح نسبة الربح ومتابعة الاسعار ما تعطي ثقافة للمستهلك .

في الوقت نفسه تعترم اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب تشكيل لجان مشتركة مع وزارة التجارة للسيطرة على اسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان المبارك وتوزيع مواد إضافية لمفردات البطاقة التموينية قبل الشهر جاء هذا على لسان عضو اللجنة سلمان الموسوي نقلاً عن وكالة الإخبارية للأبناء . ويقول الموسوي : ان اللجنة الاقتصادية النيابية ستشكل لجاناً مشتركة مع وزارة التجارة لمتابعة أسعار المواد الغذائية في السوق المحلية لكي لا تتكرر المعاناة في المناسبات الدينية وسيحاسب التاجر الذي سيستغل الشهر.

ويضيف الموسوي إن أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية اعتادت على الارتفاع في المناسبات الدينية وخاصة رمضان عازياً ذلك الى استغلال التجار الطلب المتزايد على شراء المواد الغذائية كاشفاً عن عقد اجتماع موسع مع وزير التجارة لبحث موضوع توفير المواد الغذائية خلال شهر رمضان.

ويتابع : تم التأكيد على توزيع حصة تموينية بصورة متكاملة قبل شهر رمضان بـ(١٥) يوم وتتضمن مواد إضافية والتي يحتاجها الصائم في مائدته كالحلويات والسكر" وبعض البقوليات. مبيناً أن توفر جميع المواد الغذائية ضمن الحصة التموينية يقلل من زيادة الطلب على الاسعار بالاسواق المحلية .

واتهم علوان التجار بأسغلال المناسبات الدينية لزيادة الاسعار اذ تشهد هذه السلع طلباً من قبل اصحاب الماكب .

ويقول التاجر علي عباس لـ (المدى) ان الارتفاع الذي تشهده الاسواق في بغداد هو امر طبيعي . ويلقي عباس باللائمة على الحكومة المحلية كونها تغلق الشوارع في المناسبات الدينية ما يعترض وصول المواد

ووضع تسعيرة معينة فأصحاب الدخل المحدود هم المتضررون بالدرجة الاولى .

ويضيف كاظم علون موظف لـ (المدى) ان الرواتب على حالها واسعار السلع والخدمات في زيادة مستمرة ولا اسري كيف يستطيع المواطن ان يتعايش مع هذه التباين بين الدخل الشهري والزيادة المستمرة في الاسعار.

النيابية تشكيل لجان مشتركة مع وزارة التجارة للسيطرة على أسعار المواد الغذائية .

وتقول زينب حسام رية بيت لـ (المدى) ان اسعار المواد الغذائية بدأت ترتفع تدريجياً بالوقت الحاضر فسرر كيلو اللحم تجاوزا العشرين الف دينار فضلاً عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية الأخرى مشيرة الى ضرورة

تشهد الاسواق المحلية في بغداد ارتفاعاً لافتاً للنظر في اسعار المواد الغذائية وتأتي هذه الظاهرة التي اعتاد المواطنون في كل المناسبات الدينية تزامناً مع ذكرى وفاة الامام الكاظم (عليه السلام) وقرب حلول شهر رمضان . وشكا بغداديون هذا الارتفاع مطالبين الجهات المعنية بمراقبة الاسعار في الوقت نفسه تعترم اللجنة الاقتصادية

النيابية تشكيل لجان مشتركة مع وزارة التجارة للسيطرة على أسعار المواد الغذائية .

وتقول زينب حسام رية بيت لـ (المدى) ان اسعار المواد الغذائية بدأت ترتفع تدريجياً بالوقت الحاضر فسرر كيلو اللحم تجاوزا العشرين الف دينار فضلاً عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية الأخرى مشيرة الى ضرورة

تشهد الاسواق المحلية في بغداد ارتفاعاً لافتاً للنظر في اسعار المواد الغذائية وتأتي هذه الظاهرة التي اعتاد المواطنون في كل المناسبات الدينية تزامناً مع ذكرى وفاة الامام الكاظم (عليه السلام) وقرب حلول شهر رمضان . وشكا بغداديون هذا الارتفاع مطالبين الجهات المعنية بمراقبة الاسعار في الوقت نفسه تعترم اللجنة الاقتصادية

البصرة تسعى لمعالجة أزمة السكن عبر الاستثمار

□ البصرة /المدى

تسعى محافظة البصرة على معالجة أزمة السكن اعتماداً على المشاريع الاستثمارية بعد الشروع بتنفيذ مدينة الأندلس السكنية التي تعد أول مشروع استثماري في قطاع السكن يباشر العمل في انجازه. وقال مسؤول لجنة التنمية الاقتصادية في مجلس محافظة البصرة محمود المخصوصي بحسب(أكانيون) ان انطلاق العمل في تنفيذ مشروع مدينة الأندلس السكنية في ابي الخصيب سيسهم بمعالجة أزمة السكن وامتصاص البطالة في المحافظة.

وأضاف ان تنفيذ مشروع مدينة الأندلس السكنية تحمل في جوانبها عدة عوامل ايجابية للمحافظة حيث سيساهم هذا المشروع في معالجة أزمة السكن" .وتابع كما يسهم المشروع في تخفيف أزمة البطالة من خلال امتصاص الأيدي العاملة بالمحافظة فضلاً عن ان المشروع سيكون محفزاً للشركات الاستثمارية الأجنبية على القدوم والعمل في البصرة باعتبار ان الشركات الاستثمارية تعمل على ارض البصرة مما يعكس الاستقرار السياسي والأمني الذي تتمتع به المحافظة .

وتعمل بكل طاقتها لتوفير البيئة المناسبة لعمل الشركات الاستثمارية سواء المحلية منها أو الأجنبية من خلال منح سمة الدخول للمستثمرين الأجانب إلى المحافظة وتسهيل عملية الحصول على إجازات الاستثمار والإيعاز إلى الدوائر المعنية في تذييل العقبات التي تعترض عمل الشركات الاستثمارية .ومنحت هيئة استثمار البصرة نهاية العام الماضي ٢٠١١ ثلاث إجازات استثمارية في قطاع السكن تمثلت بمشروع مدينة الأندلس لشركة الباروك لمقاولات البناء بكلفة ١٠٢ مليون دولار، ومشروع البيت الذهبي لشركة هونج كونج الصينية

ومشروع مدينة شنائيل البصرة لمستثمر محلي للمساهمة في حل جزء من مشكلة السكن والبطالة. خلال منح مشروع مدينة الأندلس غازي عباس أسد ان الكوادر الهندسية في مشروع مدينة الأندلس باشرت أعمالها في مجال تسوية التربة وفرش طبقات السببسي بمساحة (٦٠ الف م٢) خلال فترة عمل تستمر مدة شهرين للوصول إلى منسوب التأسيس.

وإضاف : سيعقب هذه الأعمال تحديد مواقع الوحدات السكنية والمرافق الخدمية حسب المخططات الموضوعة ليباشر بعدها عملية البناء الفعلي

البنك المركزي يمنح إجازات لبنوك أهلية

□ بغداد / المدى

اعلن البنك المركزي عن منح إجازات لعدد محدود من المصارف الأهلية لزيادة فروعها في العراق، مبيناً أن المصارف الأهلية تجاوزت الـ ٤ مصراً. وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد بحسب(أكانيون) إن البنك اتخذ إجراءً وسطاً من خلال منحه إجازات لعدد من المصارف الأهلية مع الفروع الأجنبية وهي أكثر من ٤٠ لافتتاح فروع مصرفية مبيناً ان مجموع عدد الفروع للمصارف الأهلية والأجنبية في العراق يصل الى نحو ٨٠٠ فرع . ونحن طالبين لكل المصارف بزيادة رؤوس اموالهم لتقوية تعاملاته المصرفية. ويعاني العراق من انخفاض في حصة الفرد من الخدمات المصرفية لتصل متوسطها الى مصرف واحد لكل ٤٠ ألف نسمة وهي تشكل فرقا كبيرا عما موجود لدى الدول المجاورة. ووفق الإحصائيات التي نشرتها وزارة المالية العراقية مؤخرا فإن هناك ٢٥ مصرفاً أهلياً وخمسة مصارف حكومية في العراق، ومن أبرز تلك المصارف الخمسة: الرافين الذي يملك ١٩٠ فرعاً في جميع المحافظات العراقية وفي الخارج عدا إقليم كردستان، بالإضافة إلى مصرف الرشيد الذي يملك ١٥٠ فرعاً في داخل وخارج العراق عدا إقليم كردستان، إلى جانب المصرف العقاري والزراعي والصناعي. ومؤخراً عانى مصرف الوركاء الأهلي للاستثمار الذي يمتلك فروعا عدة في العراق من مشاكل مالية كبيرة ادت الى وضعه تحت وصاية البنك المركزي العراقي. وفي غضون ذلك قال مستشار مصرف الشمال للتحويل والاستثمار نافع الياس عيو، أن البنك المركزي اصدر تعليمات جديدة للمصارف تحد من عمليات تهريب العملة خارج العراق. وقال عيو بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن البنك المركزي اصدر تعليمات جديدة للمصارف تتضمن تقييد تحويل العملة الصعبة خارج العراق وفرض اجازة الاستيراد، مستثنياً تحويلات مبالغ لغرض العلاج حيث يحق للمواطن أن يحول (١٠) الاف دولار بالسعر المعن من قبل البنك المركزي بعد أن يقدم تقريراً طبياً وإجراءات السفر للعلاج. وأضاف عيو: سيتم استيراد البضائع بموجب اجازة الاستيراد التي تكون دليلاً على وصول البضاعة والتعرف على منشأها، ما سيجد من تسرب العملة خارج العراق. وأشار الى: أن هذه الإجراءات ستحد بنسبة قليلة من تسرب العملة نتيجة وجود مكاتب الصيرفة ومكاتب تحويل العملة التي يشتري المواطن منها ما يحلوه له من العملة الصعبة ويحولها الى الخارج.

لجنة لوضع خطة خمسية للتنمية في الديوانية

□ الديوانية / المدى

شكلت محافظة الديوانية لجنة تتولى وضع خطة خمسية للتنمية في المحافظة تتناول مجالات الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها، مع الأخذ بالاعتبار إجراء إصلاحات إدارية وتشريعية لتعزيز إدارة التنمية. وقال محافظ الديوانية سالم علوان لـ (السومرية نيوز) ، إن المحافظة شكلت لجنة تضم مختصين لغرض وضع خطة تنموية متوسطة الأمد من عام ٢٠١٣ - ٢٠١٧، تحدد رؤية المحافظة للتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية". وأضاف علوان أن مفردات الخطة ستضمن إقامة مشاريع زراعية وصناعية وسياحية بما يضمن تطوير البنى التحتية بالمحافظة" ، مبيناً أن "تنفيذ الخطة سيتم بالتنسيق بين دوائر المحافظة لمنع تداخل المشاريع . ولفت إلى أن خطتها تتضمن إجراء الإصلاحات الإدارية والتشريعية المطلوبة لتعزيز اللامركزية في عملية إدارة التنمية للفترة المقبلة" . وتعد محافظة الديوانية من أفقر المحافظات وتبلغ نسبة الفقر بين سكانها نحو ٣٠٪ حسب إحصائيات رسمية. وبلغت ميزانية الديوانية ضمن برنامج تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٢ نحو ٢١٠ مليارات دينار، وطلبت الحكومة المحلية بزيادة تلك الميزانية لعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات المحافظة الأساسية.

مع توقعات زيادة الإنتاج

برلماني: الاتفاقيات النفطية تجرى في غرف مظلمة

□ بغداد /المدى

بين عضو لجنة الطاقة والنفط في مجلس النواب عدي عواد أن الاتفاقية العراقية الأردنية في مجال الطاقة والنفط تستخدم الاقتصاد الأردني فقط مشيراً الى أن اغلب الاتفاقيات المبرمة تجرى في غرف مظلمة ولم يطالع مجلس النواب عليها.

وقال عواد بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): أن مذكرة التفاهم التي أبرمتها الحكومة العراقية مع الجانب الأردني في مجال الطاقة والنفط ستفيد الاقتصاد الأردني بالدرجة الأساس من خلال ضخ كميات النفط والغاز العراقي إليها دون مقابل.

وأضاف: أن الهدف من هذه الاتفاقيات تأتي من باب حسن النوايا والجوار من قبل العراق لغرض مراعاة الجالية العراقية المتواجدة بكثرة في الاردن خشية من سوء تعاملهم من قبل الحكومة الاردنية فتم منحهم هذه الامتيازات، مؤكداً جميع المعاهدات المبرمة مع الجانب الاردني لا توجد فيها تبادل منفعة.

ولفت الى ان مجلس النواب طالب الحكومة بإرسال نسخة اليه من جميع التعهدات التي توقعها مع جميع دول العالم لمعرفة ماذا يجري في داخلها حتى يكون لديه تصور كامل فيما يحدث. وكانت الحكومة قد اعلنت عن منح وزير النفط صلاحية توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة النفط العراقية ووزارة الطاقة الأردنية تأتي لتعزيز التعاون بين الجانبين في مجالي النفط والغاز.

وأوضحت: أن التعاون المشترك بين البلدين ضمن مذكرة التفاهم، شمل بناء أنبوب لنقل النفط الخام من العراق الى الأردن وتصدير الغاز الطبيعي عبر الأراضي الأردنية وتزويد الأردن بحاجته من النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز البترولي المسال وزيت الوقود



الثقل تبعاً لتوفره مع دراسة أنواع النفوط العراقية القابلة للتكرير في مصفاة البترول الأردنية وإمكانية بيعها ودراسة التراكيب الجيولوجية والحقول المشتركة بين الجانبين ويستحمل كل طرف التكاليف والنفقات التي ترتب عليه نتيجة أداء التزاماته بموجب هذه المذكرة في الوقت نفسه توقع الخبير النفطي حامد الهاشمي ارتفاع إنتاج النفط في العراق في السنوات القادمة ليصل الى (١٢) مليون برميل يومياً. وقال الهاشمي بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن إنتاج النفط المقبل سيرتفع الى (١٢) برميل يومياً خلال (٥ - ٦) سنوات، مشيراً الى وجود خطط وبرامج كبيرة لوزارة

الخطوط الجوية تعترم فتح باب الاستثمار

□ بغداد /المدى

تتطلع الخطوط الجوية العراقية الى تطوير امكاناتها ومواكبة الشركات العالمية عبر فتح باب الاستثمار فيها واستئجار طائرات نقل حديثة للمسافرين، حسبما اعلن بيان لوزارة النقل. وجاء في البيان الذي نشر على موقع الوزارة ان شركة الخطوط الجوية احدى تشكيلات وزارة النقل، تعترم تحديث وتطوير اسطول طائراتها وذلك من خلال التواصل مع العديد من شركات الطيران العالمية بشأن استئجار طائرات حديثة تتناسب مع خطوط الطيران التي تسييرها الشركة.واضاف البيان ان هذه الخطوة جاءت بعد حرص الشركة على اعادة تسيير رحلاتها الجوية والانفتاح الى مختلف مطارات العالم مبيناً ان الشركة ستعمل على "فتح باب الاستثمار وتفعيل نظام التشغيل المشترك مع الشركات العالمية المتخصصة وبالتالي ستوفر خدمات افضل للمسافرين الكرام.وسيمثل العمل وفق مبدأ الاستثمار التجربة الاولى للشركة، بحسب ما اكدت مصادر مسؤولة فيها لوكالة فرانس برس.وتعد شركة الخطوط الجوية من اعرق شركات الطيران في الشرق الاوسط، وشكلت عام ١٩٣٨ وتحولت الى مؤسسة حكومية في ٢٩ كانون الثاني وواجهت الشركة تحديات كبيرة في عملها بسبب توقفها عن العمل بشكل كلي في كانون الثاني ١٩٩١ عقب اجتياح الكويت لكنها عاودت نشاطها بشكل محدود متمثلاً برحلات داخلية فقط في اب ٢٠٠٠. ووفقا لمصادر الشركة.ويعد اجتياح العراق في ٢٠٠٣، قررت الشركة مزاولة رحلاتها العالمية وكانت اولها في تشرين الاول ٢٠٠٤ الى عمان ومن ثم الى طهران.وتعاقدت الخطوط الجوية مع شركة "يوبنغ" على شراء ٥٥ طائرة حديثة على ان تتسلمها تباعاً خلال السنوات المقبلة.